بين مطرقة الكهرباء وسندان الشمع

● «لئن تشعل شمعة خير لك من أن تلعن الظلام»، ربما أن هذه المقولة لم تعد صالحة في زمن التكنولوجيا التي أوجدت الكهرباء كبديل للشمعة، وأيضاً للتخفيف من سيل اللعنات المتدفق على الظلام الذي لم يعد أحدٌ يلعنه في عصر الكهرباء.

قد أكون مغايراً. فأنا أفضل البقاء في الظلام خيرٌ لي من أن ألعن الشمع المقلّد الذي يجبرك على غسل يديك بالصابون بعد ملامسته –لدسومته ورخاوته– وكأنك خرجت للتو من بيت عرس حالفتْك فيه غدوة دسمة.

يستغرب –دائماً– صاحب البقالة عند شرائي كل ليلة حبة شمع وقرص بارامول، لجهله أن هذا الشمع –الذي امتلأت به الأسواق– يطلّع «القُترة»، ولكن مايميزه عن غيره أن الشمعة لاتنكسر وإنما «تعتطف» وكأنها مصنوعة من «الوزلي».

إلى ذلك أن شعلة الشمعة تهتز باستمرار حتى يخيّل إليّ أن غرفتي مسكونة بالأشباح، أو في أحسن الأحوال كأني أشاهد فيلماً سينمائياً مرعباً، وليت من يقومون باستيراد هذا النوع من الشمع يجربون استخدامه في منازلهم –التي لاتنطفئ– حينها سيعرفون مستوى الجشع الذي وصلوا إليه، ومع هذا وذاك يعتبر هذا الشمع «المقتّر» أنجع وسيلة لطرد البعوض.

عبدالمجيد التركي

● ولأنني لن أتحدث عما تحدثه الكهرباء من أضرار وتلف على الأجهزة الكهربائية بانطفاءاتها المتكررة الروتينية التي تصل إلى ثلاث مرات في اليوم – مثل المضاد الحيوي– فإنني أيضاً لن أتحدث عن تلفزيوني الوحيد الذي خَرَمَتْ أجله الكهرباء قبل أن أنتهي من سداد آخر قسط من ثمنه، ولكن ما سأتحدث عنه هو قلقي بشأن جاري الحلاق الذي أصيب بحالة نفسية وقام بإغلاق محله بسبب الانطفاءات المتكررة، وربما وصل به الأمر إلى طلاق زوجته التي ترهقه بطلباتها، فما يكون منه إلا أن يقول لها: «مابش معي ولا فلس، إنتي دارية إنهم أمس العشي مطفّين».

فكل مساء يمتلئ محله بالزبائن الذين لايأتون للحلاقة إلا بعد القات، ترتفع لديه نسبة التفاؤل ويقوم بعدّ الزبائن وكم سيجنيه من المال في عملية حسابية لاتلبث أن تتلاشى أرقامها عند انقطاع الكهرباء التي تتسبب في قطع رزقه فيعود كل مساء للمثول بين يدي زوجته كمتهم لايشفع له تسويفه بتحسن مولدات الكهرباء مستقبلاً، ولن يستطيع التذرع بالإنطفاء للتخلص من «دحس» زوجته.

فيخلد إلى النوم ويحلم –كل مساء– أنه أصبح وزيراً للكهرباء لشدة معاناته وإحساسه بما يعانيه من هم على شاكلته من أصحاب الحرف الذين ينقطع عملهم ومصروفهم بانقطاع التيار الكهربائي.

فكل واحد من هؤلاء عندما تطلبه زوجته شراء مصاريف أو تعبئة دبة غاز يستدرك بقوله: «حاضر، إذا ماطفّوش».

● سألتني ابنتي قائلة: «ليش بيطفوا علينا واحنا بنذاكر» قلت لها: إن هذا من أجل تبريد المولدات الكهربائية، لكنها لم تصدقني، ثم قالت: «المهم إذا رسبت في الاختبار أنا ما ادخّلش».

● ولأن الطلاب قد انتهوا من أداء الامتحانات بعد معاناة شديدة انقسمت بين انطفاء الكهرباء وقلق آبائهم على مستواهم إلى حد إلزامهم على المذاكرة حتى على ضوء القمر دون الإلتفات إلى دجة الإحباط التي وصلوا إليها.

فعلى من نلقي باللوم إذا ما أخفق طلابنا في تحقيق معدلاتهم التي اعتاد عليها بعضهم ويطمح إلى تحقيقها البعض الآخر؟.

ناس آخر هَبَل!!

حسين جمال البكري

● لم أكن يوماً ضد حرية المرأة، ولا ضد التطور نحو الأفضل، وأيضاً أنا لست ضد عمليات تجميل أماكن الحروق، والجروح، أو بعض العيوب الخلقية عند البشر، ولكن هل في عمليات المكياج الصارخ المجنون ماتلطخ (المرأة) به وجهها بالأصباغ والألوان السريالية الموحشة يمكن أن نعتبرها نوعاً من أنواع الموضة والتطور؟

وهل التطوير يزدهر بعمليات شدّ الوجه، وزرع الرمش، أو تصغير الأنف أو...!!! لماذا كل هذا العبث فيما صوره الله «بديع السموات والأرض» .. ثم من قال: إن (المرأة) لاتكون جميلة إلا إذا صبغت وجهها أو شطبت حاجبها الأصلي لترسم بدلاً منه حاجباً قريب الشبه من ذيل السحلية!!

فكم من نساء جميلات فاتنات كان جمالهن السبب المباشر لتعاستهن أو حتى لدمارهن .. وهذا ليس تعميماً.

وكم من حالات لاتحصى يختار فيها الرجال لأنفسهم زوجات جميلات الروح والأخلاق .. ونحن لاندعي أن جميع النسوة الجميلات أو غير الجميلات يصبغن وجوههن أو ....

إن الجمال لاتصنعه الفلوس أو المكياجات الصاخبة الملفتة للأنظار .. إنما هو موجود داخل المرأة ذاتها في رزانة عقلها، وحُسن خلقها .. بل وفي أسلوبها عند الكلام، والتعامل ضمن مجتمعها، حسب عاداته وتقاليده الفاضلة.

● أيام زمان كانت الأسرة العربية أكثر تماسكاً وتكافلاً وتعاوناً، كان الصغير فيها يحترم الكبير، والكبير يرحم الصغير، والقوي يساعد الضعيف .. نعم أيام زمان كان من المستحيل على أي إنسان أن يفكر مجرد التفكير بأن امرأة ما يمكنها أن تتجرأ يوماً وتخطط مع عشيقها لقتل زوجها آخر من يعلم!!

إن التطور المطلوب والمرغوب فيه هو أن تسعى المرأة بالعمل والجهد من أجل تماسك كيان أسرتها وليقف الرجل إلى جانبها بالحب والإحترام والحنان. إنه حب متبادل بين جميع أفراد الأسرة أن تهتم بتربية أطفالها قبل ذهابها إلى عملها .. إن التطور والتجديد والسعادة لاتأتي بأدوات المكياج فقط! أو ليس مانقوله كلاماً صحيحاً!!!

المجتمع المدني .. والتخفيف من الفقر

حاتم علي المهدي

□ .. عندما يتملك المجتمع الوعي فذلك إيذانا بحراك يؤكد استقرار الحياة وفق نظام تقره تلك المجتمعات في تسطير حياتها بدلالة التغير والبناء.

مجتمعات عديدة في ضحى هذه الأرض تعمل من أجل رقي وضعها المعيشي أملا في الاستقرار والثبات.

ونظرا للفقر الذي تعاني منه الأسر اليمنية فقد حرص البعض منها على الاستفادة من وقتها حتى سخرت الوقت والجهد لعمل أشياء لمستها الأسرة من تلك الأشياء ما وجدته واقعا ملموسا من الأسر في الأرياف والمدن من تلك الأعمال التي تزاولها بعض الأسر، الخياطة تقوم الأسرة بمساعدة نفسها في الظروف الاقتصادية الصعبة بالخياطة والتطريز ومن تلك المهنة توفر قوت يعين في حل العديد من المشاكل الاقتصادية ولعل أبرز الأعمال الخياطية خياطة أحزمة الجنابي فأحياء نسوية ورجالية تقوم بالخياطة بشكل يخفف الفقر ويبعث على الجمال.

إن حرص المواطن البسيط على تغير نمط حياته بأمل التغير أمر مطلوب بالإضافة إلى أن عمل الخياطة يظل في إطار المنزل لهذا لا يتأثر الابناء كثيراً في إنعدام التربية والعناية، فالأم تظل قريبة من ابنائها منهمكة في العمل الذي يساعدها في اصلاح وضعها المعيشي، إن إصرار المرأة تحديدا على ولوج هذا الباب يدل دلالة قطعية على أن وعيها مكتمل وثقتها بنفسها متجذرة.

فهي– أي المرأة– استطاعت أن تكون أكثر قدرة على مواجهة الصعاب بتبنيها هذا العمل الذي مثل دافعه الأخلاقي أحد عناصر اكتمال الخلاص من بؤر الفقر المحيطة بالمجتمع.

وتزايد عدد الأسر التي تقوم بأعمال الخياطة حتى أن بائعي الأحزمة والجنابي باتوا يعرفون الأحياء التي تنتشر فيها هذه المنتوجات ولم يعد العمل مقصورا على فئة بعينها والجميل أن المرأة تمتلك حسا جماليا بطبيعة تكوينها مما يؤدي إلى ظهور المنتوج مطرزا بشكل جمالي مغاير لعمل الرجل.

المجتمع المدني والغذاء

● من الظواهر الجميلة أن نلمس من المجتمع نشاطا يساعد به نفسه والآخرين، في حي المطار أصر مجموعة من ضباط الجوية على خدمة زملائهم والحي الذي يقطنون فيه فبادرت مجموعة منهم بعمل جمعية غذائية تسهل على ذوي الدخل المحدود شراء حاجياتهم من الغذاء بشتى صنوفه ولفترة ثلاثة شهور وبسعر السوق دون زيادة تذكر دافعهم الأخلاقي هذا هو سبب تبنيهم لهذا العمل فلو دخل الربح في إطار هذه الأشياء لغابت الانسانية وفرضت العقلية التجارية التي لاترحم أبدا.

إن الجانب الانساني عندما يفعل فمن النقمة، المجتمع يظل المجتمع أكثر تطلعا للحياة يحيا بود وتآلف تجتمع الخصال الجميلة في تصريف أمور الحياة على مستوى المعيشة التي يحيا في كنفها ذلك الانسان.

وعودة إلى ممثلي تلك الجمعية إذ أنهم بسطاء لايملكون من المال الكثير لكنهم يملكون ضمائر ابت إلا مساعدة الآخرين كسلوك ضمن تكوين النفسيات الجميلة التي تحيا من أجل الناس أصحاب الأحقية في إمكانية المساعدة رغم بساطتها.

أتمنى أن ترى في مجتمعنا الكثير من مثل هؤلاء واعتقد أن المجتمع لو حرص على تنظيم حياته بهذه الطرق الجميلة سوف يغير من طبيعة أعبائه الاقتصادية التي يعاني منها.

فمحاربة الفقر وسائلها عديدة أولها الوعي الكامل بمقدرات ما يملك الأشخاص من عوامل دفع المجتمع للعمل بمفرده لتصحيح مسار حياته نحو البناء بدءا بالأسرة وانتهاء بالمجتمع.

إن المجتمع اليمني يجب أن يعي حقيقة أن اليمن دولة فقيرة وصنع التغير لنمط الحياة يأتي من تركيبة المجتمع الواعي في القدرة على التغير الحقيقي وعمل حلول من البيئة التي يعيش فيها.

البطالة المستترة، أو الظاهرة خطر على التنمية، لاينبغي إغفالها

(٢-٢) - أحمد محمد الحربي

□ .. البطالة هذه الظاهرة التي تقلق علماء الاجتماع ، كما تقلق علماء التخطيط والتنمية .. سواء كانت مستترة .. كما هي في أي جهاز من اجهزة الحكومة حيث لاتوجد معايير واضحة لشغل الوظائف .. فلماذا تلك الوظائف تم إنشاؤها؟ ولماذا لاتلغى الوظائف التي لاترتبط بأي مهمة من مهام التنمية؟ سواء كانت خدمية ، أم انتاجية .. فعلى بساطة المعرفة لهذا النوع من البطالة المستترة – نذهب إلى حديقة ما .. من حدائق المؤسسات أو الوزارات فنجد عددا من المشتغلين بالحديقة .. وإذا أمعنا النظر في الظاهرة على محدوديتها .. لأتت الأرقام طافحة ، صافعة، ولكنه حال الحياة وإلا فالشتات ، يكون أسلم للانسان .. حديقة لايزيد طولها عن مائة وخمسين مترا، وعرضها يكاد يتطابق في عدد الامتار مع الطول .. تفتش عن عدد أشجار الزينة وتلك المثمرة داخل هذه الحديقة ، أو مثيلا لها في أي موقع .. فلا تجد الحديقة مع مرور الزمن قد أصبحت شبه غابة ، منسقة، تجذب النظر إليها لما في خطوط التنسيق فيها من ابتكار ، وإبداع في تنسيق الألوان ، وتداخلها ، وانعكاسها على النظر .. بل يمضي الزمن مسرعا وأشجار الغابة – الحديقة– تتناقص ، كأنها تأكل بعضها بعضا.. فبدلا من ألف شجرة ، وشتلة متعددة الأفرع .. تجد عدد الأشجار قد أصبح متناقصا إلى حد الإثارة خمسمائة شجرة وشتلة .. وهذا العدد المتبقي من الأشجار والشتلات أصبح كل منها عاريا– فروع تمتد.. وقبل أن يعانق الفرع الأرض تمتد يد الفنان –البستاني– لتقص الفرع من عموده ، واليبس هو المآل الأخير للشجرة .. وإذا لم تمتد يد البستاني ومقصه لقطع الفرع وجدت في جذع الشجرة عشرات المسامير وقد اخترقت جسم الشجرة لتفصل لحاها عن ساقها .. وإذا فتشت عن قوة العمل في هذه الحديقة أو تلك ستجد :

١– مقلم الأوراق .. وهذا عمل لايقوم به أي شخص يجيد القص .. بل مقلم فني، لايستقيم عمل الحديقة إلا به.

٢– مسقي الأشجار .. وهذا لايكتفي بشخص ، بل بأكثر من واحد وإذا هناك ثالث إضافي ، ورابع احتياط ، فالحديقة ستعكس جمال المبنى وموقعه ، وإلا فالتيبس هو العانق الأول والأخير للشجرة.

٣– الحديقة تحتاج إلى عامل أو اثنين يجيدان قلب التربة ، واستخراج الحشائش الطفيلية ، من جوار الأشجار ، كي تنعم الأشجار بالراحة ، وتحصل على المياه اللازمة لحياتها – والحديقة تحتاج قبل أن يداهمها الشتاء ، ببرده ، ورياحه إلى مختص يقوم بطلاء أشجارها بالطلاء المناسب لوقايتها من برد الشتاء ، كما تحتاج إلى شخص يعيد للسواقي المائية قدرتها على استمرار جريان المياه لكل شجرة المشكلة في هذه الحديقة أو تلك إن عدد أشجارها يتناقص ، وعدد المهتمين بسقي وتشذيب وتصفية التربة وقلبها ، كي ترتاح الأشجار يتزايد .. وإذا طالبت وفقا لمبدأ تقسيم العمل ووجود العمل فعلا التقليل من عدد العمالة .. قيل هذا العدد لايكفي وتطلب المزيد– فإذا كان هذا حالنا مع حديقة الأشجار .. فما هو حالنا في منشأة انتاجية .. للأسمنت أو الغزل والنسيج .. كما يقال الحال من بعضه– أو ربما هو متزايد في المنشآت والمسألة لا تعد ايجابية في الوظائف الحكومية.

فالكاتب يريد مساعد والاثنان يحتاجان لمراسل ، وربما فراش ، وقد تتمدد وظائف الكاتب فتكون كاتب لشؤون كذا وآخر لشؤون كذا حتى لو لم تكن هناك مهام ويجمع هؤلاء رئيس قسم وربما قسم معين وقبله مختص وتجد في السكرتارية والمحفوظات من هذا طباع وهذا مراسل وهذا كاتب الوارد وآخر كاتب الصادر ورئيس قسم ومدير إدارة .. وتجد في الهيكل العام إن لكل جهة وزارة أو أقل أو هيئة تابعة للوزارة مدير عام تخطيط ، مدير عام رقابة ، مدير عام مالي ، مدير عام إداري، مدير عام خدمات، مدير عام علاقات، مدير عام سكرتارية... الخ.

وتحت كل مدير عام إدارات وأقسام ومختصين وكتبة ، ومساعدين، ومراسلين، وفراشين.. ويغيب بصورة واضحة وجلية في الجهاز الاداري الحكومي الايرادي الشامل الذي يجيد مختلف الأعمال فلم يعد في علم الادارة اليوم ، مدير عام شركة أو مؤسسة لايجيد التخطيط ولا يفهم في الاحصاء ولايعرف في تقويم الأعمال ولايستطيع التعامل مع الأرقام ولا يوظف أنامله في طبع وخزن وإعادة المعلومات .. إذا لم يعرف الاداري ويلم بكل وظائف علم الادارة فما هي قيمة وظيفته على التنمية والتطوير إذا ظل ممسكا بالتلفون طوال الوقت يرد على المتحدثين ، دونما حاجة للرد لأن المتحدث يسأل عن رقم يريد الاتصال به.. وما قيمة الوظيفة إذا كان المدير العام طوال الساعات المخصصة للوظيفة يستقبل المشاركين من داخل المؤسسة أو خارجها وينتظر دخول الزوار للمجابرة.

إنها البطالة وهي قاتلة للعمل ومدمرة للانتاج ومجمدة للحركة ومقللة من شأن التطور ، والتطوير في جهود العمل..

والبطالة من ناحية يتباين حجمها بين الفئات العمرية للناس تباينا واضحا فهي ترتفع بين الشباب الداخلين الجدد لسوق العمل والذين هم في الغالب من ذوي التعليم القانوني المتوسط ويصف حجمها بين فئة خريجي التعليم العالي لكنها هنا تشهد أعلى معدل ارتفاع لها بين أفراد هذه الفئة .. مقارنة بالفئات التعليمية الأخرى وتتراوح نسبة البطالة في هذه الفئة إلى ١٨٪ وذلك راجع في الأساس إلى إن مخرجات التعليم العالي في بعض الحالات لا تتوافق مع احتياجات سوق العمل.. وهي هنا في نظر المهتمين بالتنمية ومشكلات العمالة لاتعد استثمارا جيدا بينما يؤكد على الحاجة الماسة لتغيير النظام التعليمي .. مالم فعلى الأقل التوجه لتحسين نوعية مخرجات التعليم وهذا أمر لايتحقق إلا إذا استندت عمليات التخطيط وأصبحت بمثابة شبكة تخطيطية ، مترابطة ، ومتناغمة ومستجيبة لعملياتها معا، إذ لايكفي أن تكون لدى الدولة ، أو الجهة أو القطاع العام أو منشآته أو الخاص ، أو منشآته خطة للانتاج وزيادته وتحسينه مالم يقابلها خطة لرفع القدرة والمهارة للعاملين ولايكفي القول بأن لدينا خطة للتنمية تتضمن أهدافا واستراتيجيات للعمل محددة بعدد من المشروعات ، كل مشروع يقدر الاستثمار فيه بمائتي مليون ويقدر للمشروع أن يستوعب ألف عامل (ألف فرصة عمل) .. بل يجب أن نحدد فرصة الألف هذه من العمالة .. أي نوع من العمالة نريد ، كم مهندس وأي نوع من الهندسة يحتاجها المشروع؟ وكم فني وأي نوع من الفنيين مطلوبين للالتحاق بعمل المشروع وهكذا وإذا كانت المدة الزمنية للخطة خمس سنوات لقيام المشروعات والاستعداد لاستقبال العمالة.

فعلينا إذا أن نربط مدخلات التعليم باحتياجات خطة التنمية فتصبح مخرجات التعليم ، مواكبة لمتطلبات حاجات التنمية التي يوفرها سوق العمل من مخرجات التعليم أيا كان القطاع الذي خطط له لاقامة المشروعات وتشغيلها في العمليات الانتاجية ولايجوز أن يترك أمر التخطيط للانتاج والتشكيل للعفوية والتلقائية.

فنقيم المشروعات ولانجد العمالة الوطنية لتشغيلها ونلجأ تحت ضغط الحاجة إلى استيراد عمالة خارجية قد تكلف المشروع وترهق قدرته على المنافسة لارتفاع تكلفة السلعة.

فالزمن الذي كان الفكر الاقتصادي يحاول تبرير استخدام التكنولوجيا البسيطة أو التقليدية بحجة افساح المجال لاستيعاب العمالة الكثيرة لم يعد مجديا اليوم فمشروعات التنمية اليوم إذا لم تقم على تكنولوجيا متقدمة وعمالة مهارة وفنيات مختلفة ومتنوعة القدرة لاكساب منتوجاتها الجودة المطلوبة والقدرة العالية للمنافسة فلن تحقق العائد التنموي المطلوب لمعامل رأس المال– وكي تتجاوز التنمية مخاطر البطالة المعوقة لنموها ينبغي الاعتماد على التخطيط العملي أولا وترابط عمليات التخطيط من تكنولوجيا الرأس مال الكثيف آلات متطورة – وتكنولوجيا الاستثمار البشري الماهر فعالم اليوم لا يقبل المغامرة دون حساب ولا المخاطرة دون قدرة ولا التكلفة الانتاجية العالية ولابد من معالجة جادة لظاهرة البطالة بالأخذ بأساليب أكثر تطورا من أساليب التدريب وإعادة التأهيل للعاطلين .. وتنظيم عمل صناديق تمويل المشروعات الصغيرة.

صياغة الواقع العربي الجديد

محمد محمود عثمان*

● نحن في حاجة إلى صياغة جديدة للواقع الجديد الذي تمليه الأحداث العالمية على المنطقة في ظل غياب الرؤية البعيدة للتداعيات المتوالية التي تنخر في عضد الجسد العربي المترهل الذي لاتجري فيه المواقف النمطية أو التقليدية.. حيث تعد المواقف والقرارات التقليدية من أكبر العوائق إذا لم تكن هي ذاتها العقبة الكؤود في وجه الصياغة الجديدة للواقع العربي من خلال الأبعاد الدولية والمستجدات والمتغيرات التي لابد من التعامل معها بوعي حتى ندرك ما يدور حولنا أو يحاك لنا في الحاضر والمستقبل..

ولعل النظرة القطرية المحدودة هي الإشكالية الأولى التي تعود بالمنطقة إلى بدايات التاريخ البشري التي كان يتصارع فيها الإنسان مع غيره من الكائنات على الماء والكلأ.. وما دعوات الاصلاح التي تأتي إلينا من الخارج سوى بيان وإشعار لسكان المنطقة الشرق أوسطية بهذه الحقيقة التي لا ننكرها كلية، ولكن لا بد أن نفهم الرسالة جيداً وهي مسؤوليتنا جميعاً حكاماً ومحكومين لتطوير آليات العمل الجماعي الفعلي وترجمة الشعارات إلى حقائق ملموسة على أرض الميدان، لاسيما أن لدينا تراثاً عريقاً من الشعارات الرنانة التي تدوي في الآذان منذ الأربعينات من القرن الماضي.. ولم يصل صداها إلى الواقع الذي نعايشه ونتعايش معه بدفن الرؤوس في الرمال.. حتى أن دعاوى السلام التي نروج لها ونتبناها كخيار وحيد لإنهاء الصراع العربي – الاسرائيلي لا نجد من يشتريه منا حتى بأبخس الأثمان لأن حتى هذا الخيار وهو السلام يحتاج إلى عناصر قوة تدعمه في الاوساط السياسية حتى لا يكون دليلاً على العجز العربي الذي تقابله اسرائيل بالمزيد من العنف والبطش والتعنت فيتحول خيار السلام إلى صك للاستسلام والرضوخ للأمر الواقع بل وتكريسه في صياغة واقع جديد يفرض على الأمة العربية التي قد لا تجد أمامها مناصاً سوى التسليم له والرضا به كخيار وحيد للبقاء أو السلام المفروض بعيداً عن نيل الحقوق المغتصبة أو الأرض السليبة.

ومن هنا فإن المنطق يحتم على العرب أن تكون لهم رؤية واضحة لما يحدث على الساحة العالمية الآن وآثارها البعيدة المدى على الواقع العربي وذلك لوضع خطة تعبر بالأمة من هذا الوضع وتجنب الأجيال القادمة مهانة الاستسلام والانقسام والتشرذم إذ ليس من المقبول أن نظل في حالة التلقي وانتظار ما يمكن أن تقرره الدول الكبرى في اجتماعاتها وتجمعاتها سواء في مجموعة الثماني أو حلف الناتو أو غير ذلك من المسميات والتجمعات الدولية التي تفتقر إلى أي دور مؤثر فيها يطرح من خلالها الرؤية العربية للاحداث بواقعها ومستقبلها والمسار الذي نريده لها ليكون محققا لخططنا الاصلاحية التي تعبر عن متطلبات واحتياجات المواطن العربي في الديمقراطية ومشتقاتها ومقوماتها وفي التطوير الاقتصادي وزيادة الدخل وهي العناصر التي يجب علينا الاهتمام بها لزيادة وزن المجموعة العربية وقوتها وتأثيرها الدولي ككيان قوي متحضر وفق مفهوم العصر الذي نعيشه، وقادر في ذات الوقت على التفاعل والتعايش مع المعطيات العالمية الجديدة حتى نتمكن من حجز مكان على خريطة العالم القادمة يليق بتراثنا وحضارتنا ورسالتنا الدينية السماوية التي تضعنا في مصاف الكيانات الكبرى التي لا تمتلك هذه الثروات التي تصاحبها الثروات الطبيعية والبشرية والمادية المتنوعة ولم تستطع استثمارها حتى الآن لتكون حائط الصد القوي في مواجهة مطامع الآخرين الذين يحاولون فرض سياساتهم وأفكارهم وهيمنتهم حتى على عقولنا وثقافتنا وفق صياغة خبيثة تسوقنا إلى فقد الهوية شيئاً فشيئاً وتقودنا إلى الضياع دون أن ندري أو ندرك أن تلك الاخطار تفرض تغييرا قسريا على الثقافات والمعتقدات العربية والاسلامية وفق مخطط مدروس ومبرمج يقوم على أساس ترويض الشعوب والقيادات من خلال خيارات وبدائل متنوعة منها القروض والمساعدات والاغراءات ومنها استخدام القوة المسلحة والعنف الذي قد يصل إلى الإطاحة بالحكام من خلال التدخل العسكري المباشر.

وهذه أساسيات ليست غائبة عن الفكر أو العقل العربي ولا يمكن تجاهلها أو إغفالها باعتبارها ممارسات واقعية تعايشها وتتعايش معها على مضض.. برغم ما بها من مخاطر قد تهدد حتى أقرب المقربين للقوى العالمية المسيطرة والمهيمنة على المسرح العالمي.. ولعل الرضوخ أو الاستكانة إلى هذه الممارسات التي تساعد على سرعة صياغة الواقع العربي الجديد وفق سياسات اجتماعية واقتصادية وسياسية تخدم أعداء الأمة العربية والإسلامية وتحقق في ذات الوقت الأهداف الإسرائيلية في التوغل في العمق العربي بشكل تدريجي غير محسوس وغير مباشر، الأمر الذي يحتم علينا حكاما ومحكومين تحمل مسؤولية ما يحدث من آثار سلبية قد لا ندركها آنياً ولكن تمتد انعكاساتها إلى الأجيال القادمة.

كاتب عربي

رأي بالكاريكاتير

alradhi 2 @hotmail.com

الرضي

قضايا تربوية

عبدالوهاب أحمد الدار

● **الاختبارات:**

الاختبارات ليست كما يعتقد البعض تحدياً للطالب وإنما أداة قياس للأهداف التربوية ومدى تحققها في الواقع من خلال مراحل التعليم المختلفة، والاختبارات الوزارية يجب أن تراعي حالات المتعلمين وأن تتدرج من الأسهل إلى الأصعب وأن تكون خالية من الأخطاء المعرفية والإملائية وأن تكون واضحة الدلالة..

وكل عام تنزل الاختبارات الوزارية مليئة بالأخطاء المعرفية التي تسبب إرباكاً للطالب أثناء الامتحانات!!

ولنا أن نتساءل: لماذا لاتوجد مراجعة لهذه الامتحانات قبل وبعد الطباعة؟

إن هذا الأمر يجب أن يؤخذ بالحسبان فهذه الاختبارات الوزارية تمثل رأس الهرم في التربية والتعليم.

والأخطاء الاختبارية تجاوزت الأسئلة إلى الإجابات النموذجية التي تعطى للمصححين.

● **التصحيح..**

هو مهمة وطنية وأخلاقية، ويجب أن تكون وفق معايير تربوية سليمة تضمن حصول الطالب على درجاته التي يستحقها وفق الإجابة الموجودة.

ويجب أن يكون اختيار المصححين وفق معايير تربوية مثل الخبرة، والأمانة، الحس الوطني، الكفاءة العلمية..

ويجب على الوزارة أن تخصص حوافز مالية مناسبة تضمن التصحيح السليم بأمانة، مع العلم أنه في الأعوام السابقة خصصت الوزارة (١٠) ريالات لكل دفتر إجابة، ويقسم بين (٩) مصححين لذلك يحاول البعض الإسراع للحصول على الأكثر.

ولنا أن نتساءل: لماذا لاتخصص وزارة التربية والتعليم مبلغاً معيناً وأن تصحح دفاتر معينة لكل لجنة تصحيح بشكل متساو، وكذلك يجب إعطاء الموجهين حوافز مالية مناسبة للعمل الذي يقومون به في الإشراف والمراجعة.

● **الاعتداء على المعلم:**

سمعنا وشاهدنا في السنوات الأخيرة ظاهرة الاعتداء على المعلم وهذه ظاهرة سيئة ليس لها مبرر، وهذه حالة غريبة أن يعتدي الطالب على معلمه.

لذلك يجب أن تقوم الوزارة باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتأديب مثل هؤلاء وأن يكون العقاب رادعاً وعلى مرأى من الجميع.

وهؤلاء الطلاب الذين يقومون بهذا العمل المشين لديهم إفلاس فكري وفساد في التربية وعدم متابعة من قبل الأسرة.

قم للمعلم وفّه التبجيلا
كاد المعلم أن يكون (قتيلا)

● **نقص الكادر التعليمي:**

إن هذه القضية هامة ومتجددة دائماً، فكثير من المدارس تعاني عجزاً في المدرسين.

وكل هذا الإشكال يجب توزيع المدرسين منذ بداية العام وحسب الاحتياج، وأن يكون التوزيع عادلاً من حيث السكن.

وإذا كان في بعض المواد فلماذا لايعطى الأستاذ نصف جدول في مدرسة والنصف الآخر في مدرسة أخرى وأن يعطى حوافز مالية للتنقل كحل مؤقت.

ويجب في بداية العام النزول إلى الميدان لمعرفة احتياجات المدارس ومعالجة القضايا أولاً بأول. ونقص الكادر التعليمي فيه ظلم لأبنائنا الطلاب وإضعاف لمستواهم العلمي.

مع العلم أن هناك آلاف الخريجين من كليات التربية بدون وظائف!!!